

# الدعوة لنقل ملف المصانع الكيماوية غرب طولكرم للمستوى السياسي

جنين- طولكرم- علي سمودي- نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" وجامعة فلسطين التقنية "خضوري"، ورشة عمل حول "الآثار الصحية والبيئية لمخلفات المصانع الإسرائيلية" على محافظة طولكرم، بمناسبة يوم الصحة العالمي، وذلك في قاعة المبنى الهندسي في خضوري، شارك فيها ممثل المحافظ رأفت بلعاوي، ورئيس جامعة خضوري د. داوود الزعتري، ومدير صحة طولكرم د. سعيد حنون، والمحاضر د. سمير بشارت، وعدد من المهتمين في هذا المجال.

ورحب منسق "شمس" عبد الله محمود بالحضور والمشاركين في هذه الورشة، موضحاً أنه سيتخللها عرض تقرير تلفزيوني من إنتاج مركز "شمس" حول الأضرار التي تتعرض لها محافظة طولكرم جراء إقامة المصانع. وقال بلعاوي أنه تم عقد العشرات من ورشات العمل حول ذات الموضوع، إلا أنه وعلى الرغم من أهميتها لم تحقق أي شيء على أرض الواقع، لافتاً إلى أن مكافحة تلك المصانع يتم بقرار سياسي من قبل الحكومة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عدة قضايا هامة على صعيد الوطن مثل قضية المستوطنات والقدس. وأكد على أن إسرائيل تسعى إلى إحباط قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بشتى الطرق والوسائل الممكنة، وهي تستخدم كل ما لديها من إمكانيات لؤاد مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، داعياً إلى نقل قضية المصانع الإسرائيلية الكيماوية المقامة غرب مدينة طولكرم إلى المستوى السياسي وعدم السكوت على بقائها لتلوث بيئة المحافظة وتلحق الخسائر الصحية والبشرية في صفوف مواطنينا الأبرياء.

بدوره، شدد د. الزعتري على أهمية عمل دراسات متخصصة بالاستعانة مع خبراء محليين أو من خارج الوطن، لإعداد دراسات علمية تكون قادرة على تقديم البيانات اللازمة لإدانة الطرف الآخر والزامه بإغلاق أو نقل تلك المصانع بعيداً عن مدينة طولكرم. وتطرق د. حنون للآثار البيئية الناجمة عن المصانع الكيماوية الإسرائيلية المقامة غرب المدينة، والتي تؤثر على صحة المواطنين، لافتاً إلى أن تلك المصانع تسبب الأمراض المختلفة للجهاز التنفسي العلوي والعين والأمراض الجلدية الأخرى، كون مخلفاتها تصدر مواد كيماوية خطيرة، مؤكداً أن الكثير من ورش العمل عقدت حول هذا الموضوع وأصبح المواطن الكرمي يدرك جيداً خطورة هذه المصانع على الصحة العامة وبالأخص صحة المواطنين. وشدد د. حنون على أهمية تحرك المستوى السياسي لمناقشة الموضوع مع الطرف الإسرائيلي والطلب منهم رسمياً إغلاق أو نقل تلك المصانع بعيداً عن السكان المدنيين.